وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الإجابة النموذجية في مقياس الفساد وأخلاق العمل

الإجابة عن السؤال الأول:(10ن)

مقدمة
الفساد ظاهرة ملازمة للإنسان ظهرت بنشأته فلا يكاد يخلو عصر من العصور من مظاهر الفساد وتعمل الأمم والمنظمات الدولية والمحلية للتصدي لهذه الظاهرة (1ن)

ففيما تتمثل هذه المساعي الرامية للوقاية من الفساد ومكافحته على الصعيدين المحلي والدولي؟

للإجابة على الاشكال المطروح نتبع الخطة التالية (2ن)

المبحث الأول :الجهود الدولية لمحاربة الفساد (3ن)

المطلب الأول : منظمة الشفافية الدولية

المطلب الثاني :اتفاقية الأمم المتحدة

المبحث الثاني :الجهود المحلية في مكافحة الفساد (قانون 06\_01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (3ن)

المطلب الأول : السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

المطلب الثاني :الديوان الوطني لقمع الفساد، جهود الضبطية القضائية

الخاتمة : بالرغم من الجهود الدولية والمحلية المبذولة في مكافحة الفساد والوقاية منه الا ان هذه الظاهرة لازالت تهدد امن واستقرار وتطور المجتمعات ما يتطلب مجهودات أخرى اكثر فعالية (1ن)

الإجابة عن السؤال الثاني : (6ن)

1\_ الوصف القانوني : جريمة الرشوة الأيجابية ...عرض مزية غير مستحقة

طبقا لنص المادة 25 فقرة 1 من قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته(1ن).

جريمة رشوة سلبية ..قبول المزية المستحقة من قبل الموظف ، طبقا لنص المادة 25 فقرة 2 من القانون 06-01 (1ن).

2-لايتصور الشروع في هذه الجريمة وذلك لأن الشروع يتصور في صورة الطلب دون القبول .(2ن)

3\_ لا يهم أن يكون المستفيد من المزية هو الموظف العمومي فقد تكون لصالح شخص اخر من معارفه وبالتالي فدفعه غير مقبول (2ن)

السؤال الاختياري (4ن)

 1-أنواع الفساد وفق انتماء الأفراد المنخرطين فيه

فساد القطاع العام: كتواطئ الموظفون العموميون معا لتحويل الفوائد والرسوم لأنفسهم بدلا من تحويلها لخزينة الدولة بطرق مختلفة كالاختلاس، الرشوة ..

فساد القطاع الخاص:

يتمثل في استغلال نفوذه بفضل ما يملكه من مال للتأثير على السياسات الحكومية، ويظهر أيضا في شكل هدايا ورشاوى من قبل القطاع الخاص مقابل إعفاءات واعانات تقدم من طرف القطاع العام .

2\_ لا تتقادم العقوبة بوجه عام في جرائم الفساد اذا ما تم تحويل عائدات الجريمة الى الخارج، وتطبق أحكام قانون الإجراءات الجزائية الجزائري في غير ذلك من الحالات.